الإصلاحات السياسية في البرازيل خلال الولايات الثلاث للرئيس (لولا دا سيلفا)

الباحثة
زهراء علي كريم
zahraa.a.kareem@uomustansiriyah.edu.iq

الأستاذ الدكتور
طه حميد حسن العنبكي
tahaamy1956@uomustansiriyah.edu.iq

كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

الملخص:- نركز في هذا البحث على أهم الإصلاحات السياسية التي تحققت في البرازيل خلال الولايات الثلاث للرئيس اليساري (لولا دا سيلفا) إذ ركز الرئيس على إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين والقرارات والبرامج والخطط خلال ولاياته الرئاسية الثلاث للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) و (٢٠٠٧-٢٠١٠) وأول عاميين من الولاية الثالثة المدة (٢٠٢٣-٢٠٢٤)، فقد عمل على تنفيذ إصلاحات شاملة في مختلف القطاعات التي تؤثر على معطيات النظام السياسي في البرازيل وتطوره واستقرار ومنها إصلاحات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في النظام الانتخابي وتعزيز المشاركة السياسية، والإصلاحات الاجتماعية التي سعت لتعزيز العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتحسين نظام التعليم.

وفي الجانب الاقتصادي ركز على ورفع الحد الأدنى للأجور وتعزيز دور الدولة في توسيع الاستثمار وتحسين البنية التحتية، فضلا عن الإصلاحات البيئية التي سعى من خلالها إلى مكافحة إزالة الغابات في الأمازون وما ينتج عنها من تأثيرات سلبية على المناخ، كما يسلط البحث الضوء على السياسة الخارجية للرئيس (لولا دا سيلفا) خلال ولاياته الرئاسية الثلاث إذ انتهج نهج مختلف عن سابقيه فقد سعى إلى تعزيز استقلالية البرازيل وعدم الانحياز والحفاظ على الحياد الايجابي، وتوسيع العلاقات مع دول الجنوب وتعزيز دور البرازيل على الصعيد الإقليمي في قارة أمريكا اللاتينية وعلى الصعيد الدولي من خلال مشاركتها في القمم والمؤتمرات العالمية فضلاً عن سعيه لتحقيق التوازن بين القوى الكبرى.

الكلمات المفتاحية : الإصلاحات السياسية، البرازيل، لولا دا سيلفا، الولاية الأولى، الولاية الثانية، الولاية الثالثة.

Political Reforms in Brazil During the Three Terms of President (Luiz Inácio Lula da Silva)

Prof.Dr. Taha Hameed Hassan Al-Anbaki tahaamy1956@uomustansiriyah.edu.iq
Zahraa Ali Kareem zahraa.a.kareem@uomustansiriyah.edu.iq
Al_Mustansiriya University/ College of Political science

Abstract: We focus in this research on the most significant political reforms achieved in Brazil during the three terms of the leftist president, Luiz Inácio Lula da Silva. Throughout his presidential terms (2003-2006), (2007-2010), and the first two

years of his third term (2023-2024), Lula implemented a series of legislations, laws, decisions, programs, and plans aimed at comprehensive reforms across various sectors that influence the development, stability, and structure of Brazil's political system. These include anti-corruption reforms, enhancing transparency in the electoral system, strengthening political participation, and social reforms aimed at promoting social justice, combating poverty, and improving the education system.
In the economic sector, Lula focused on increasing the minimum wage, expanding the state's role in investment growth, and improving infrastructure. Additionally, he pursued environmental reforms, particularly in combating deforestation in the Amazon and mitigating its negative effects on climate change.
The research also highlights Lula da Silva's foreign policy across his three presidential terms, where he adopted a distinct approach from his predecessors. He aimed to reinforce Brazil's independence, maintain non-alignment and positive neutrality, expand relations with Global South countries, and enhance Brazil's role both regionally in Latin America and internationally through active participation in global summits and conferences. Furthermore, he sought to achieve a balance among global powers.

المقدمة: تعد البرازيل واحدة من أهم الدول الفاعلة في الساحة الدولية لاسيما بعد أن شهدت إصلاحات سياسية كبيرة منذ عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٢٤، وكان لحزب العمال البرازيلي بقيادة الرئيس (لولا دا سيلفا) النصيب الأكبر في تلك الإصلاحات ، إذ تبنى نهجاً يهدف إلى مكافحة الفساد السياسي وتعزيز الشفافية وإصلاح النظام الانتخابي والقضائي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتعزيز الاستثمار والتصدي للمخاطر البيئية سعياً منه لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، مع التركيز على تعزيز دور البرازيل في الساحة الدولية من خلال تبني دبلوماسية متوازنة.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على الإصلاحات السياسية التي نفذها الرئيس (لولا دا سيلفا) خلال ثلاث دورات رئاسية، بالرغم من التحديات الكبيرة التي اعترضت طريق تلك الإصلاحات، ومن ثم الوقوف على درجة تأثير تلك الإصلاحات اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ، وانعكاسها على دور البرازيل على المستويين الإقليمي والدولي.

إشكالية البحث: واجه الرئيس (لولا دا سيلفا) خلال مراحل حكمه المختلفة – وعلى مدى ثلاث دورات رئاسية – جملة من التحديات حالت دون تنفيذ كل الوعود الإصلاحية التي أطلقها في برامجه الانتخابية ، مما منح خصومه من قوى المعارضة اليمينية فرصاً كبيرة في توجيه سلسلة من الانتقادات بل والاتهامات التي كانت تهدف إلى إبعاده وحزبه عن الحكم.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها :- ((أن الإصلاحات السياسية في البرازيل خلال مراحل حكم الرئيس (لولا دا سيلفا) في ولاياته الرئاسية الثلاث ساهمت في تحقيق استقرار

سياسي واقتصادي واجتماعي نسبي إلا أنه لم يكن بمستوى الطموح، وذلك بفعل وجود جملة من التحديات حالت دون ذلك)).

منهج البحث: تشخيص إشكالية الدراسة تشخيصاً علمياً دقيقاً، وبهدف إثبات صحة الفرضية نرى من المناسب الاسترشاد بالمنهج البنيوي–الوظيفي لبيان الإطار البنيوي والوظيفي لمؤسسات النظام السياسي في البرازيل دستورياً وواقعياً لمعرفة مدى ونطاق الإصلاحات السياسية ضمن الدورات الرئاسية المحددة.

خطة البحث: سنقسم هذا البحث – فضلاً عن المقدمة والخاتمة – على ثلاثة مباحث ، نعرض في المبحث الأول الإصلاحات السياسية في ولاية للرئيس (لولا دا سيلفا) الأولى للمدة ٢٠٠٣–٢٠٠٦، ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى الإصلاحات السياسية في ولاية الرئيس (لولا دا سيلفا) الثانية للمدة ٢٠٠٧– ٢٠١٠، أخيراً نستعرض في المبحث الثالث الإصلاحات السياسية في أول عامين من ولاية الرئيس (لولا دا سيلفا) الثالثة عام ٢٠٢٣.

المبحث الأول : الولاية الأولى للرئيس (لولا دا سيلفا) للمدة ٢٠٠٣–٢٠٠٦ :

نفذ الرئيس (لولا دا سيلفا) خلال ولايته الأولى مجموعة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهدف تعزيز مكانة وقوة الدولة على كافة الأصعدة ومنها:

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية للمدة ٢٠٠٣–٢٠٠٦: نفذ الرئيس (لولا دا سيلفا) مجموعة من الإصلاحات السياسية عند وصوله إلى الحكم عام (٢٠٠٣) ومنها :

الفرع الأول: إصلاح النظام القضائي : ركز هذا الإصلاح على تحسين القضاء وضمان استقلاليته، فضلاً عن تعزيز كفاءة وسرعة المحاكمات القضائية وتعزيز الشفافية في النظام القانوني، وقد تم تعزيز هذا الاصلاح عبر التعديل الدستوري المرقم (٤٥) الصادر عام (٢٠٠٤) وقد ترتب على ذلك جملة من الامور (Sodré 2009 ,111):

أولاً: السوابق القضائية الملزمة : وتعني أن الأحكام الصادرة عن المحاكم العليا أصبحت ملزمة للمحاكم الأدنى في القضايا المشابهة مما يوفر استقراراً في القانون ويوحد تفسيره.

ثانياً: الأثر العام للمسائل الدستورية : ويشير إلى أن الأحكام المتعلقة بالقضايا الدستورية لها تأثير على نطاق واسع إذ لا تنطبق فقط على القضية المعروضة بل تؤثر على النظام القانوني ككل.

ثالثاً: **المدة المعقولة للإجراءات القضائية :** إذ يهدف هذا الإصلاح إلى ضمان سرعة البت في القضايا دون تأخير مبرر، ويتضمن أيضاً مناقشة نظام المحاكمة الإلكترونية الذي يعزز السرعة في الإجراءات، فضلاً عن إصلاحات اخرى منها (Sodré 2009 ,131) :

رابعاَ: تأسيس المحكمة الوطنية للعدالة : كان تأسيس هذه المحكمة ضرورياً لضمان مراقبة أداء النظام القضائي والعمل على تحسينه.

خامساً: تأسيس المحاكم المتنقلة : وتم تأسيسها لتسهيل وصول العدالة إلى المناطق النائية أو تلك التي تعاني من نقص في الخدمات القضائية.

الفرع ثاني: إصلاح النظام الانتخابي : كان من مخرجات النظام الانتخابي في البرازيل قبل وصول الرئيس (لولا دا سيلفا) ارتفاع تكاليف الحملات الانتخابية مما يثقل كاهل المرشح والأحزاب السياسية وكذلك زيادة عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان (التجزئة التشريعية أو الحزبية المفرطة) وزيادة في التركيز على الشخصيات أكثر من التمثيل الحزبي، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الحملات الانتخابية مما يثقل كاهل المرشح والأحزاب السياسيةKinzo (18, 2002).

كما تم تقديم العديد من المقترحات من أجل اصلاح النظام الانتخابي كان من أهما :

القانون رقم (١١.٣٠٠) الصادر عام (٢٠٠٦) : يهدف هذا القانون إلى توسيع نطاق الجهات المحظورة من التبرع للمرشحين والأحزاب، وتنظيم الإنفاق الانتخابي من خلال أضافة بنود جديدة من النفقات الانتخابية كتكاليف النقل للمرشحين وإنتاج الشعارات، والغاء بعض الأنشطة الانتخابية مثل الحفلات الموسيقية وتوزيع الهدايا للحد من التأثير غير المباشر على الناخبين، فضلاً عن فرض القانون قيوداً على الإعلانات الانتخابية ووسائل الدعاية والإعلان لتقليل تأثير المال على الانتخابات (Fisch & Mesquita 2022 ,42–43).

الفرع الثالث: إصلاحات تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد : في عهد الرئيس (لولا دا سيلفا) كان هناك جهود لمحاربة الفساد من خلال إنشاء (إدارات لمكافحة الفساد) لأن مكافحة الفساد أصبحت محوراً مركزياً للنظرية المؤسسية الجديدة إذ بات ينظر إلى الفساد على أنه تهديد للسلع العامة والأساسية مثل وجود سوق تنافسي والبقاء على قيد الديمقراطية (Pereira 2004 ,7–8) .

أولاً: برنامج مكافحة الفساد : وفي (نيسان /إبريل/٢٠٠٣) بدأت الحكومة البرازيلية بتطبيق برنامج مكافحة فساد خلال إجراء عمليات تدقيق عشوائية لإنفاق الأموال الفيدرالية في البلديات، وتم نشر تقارير عمليات التدقيق التي كشفت عن حالات فساد في وسائل الإعلام لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتم تصميم البرنامج على أساس أن تؤدي وسائل الإعلام الدور الرئيسي في نشر حالات الفساد وقد قلل هذا البرنامج من احتمالية إعادة انتخاب البرلمانيين الفاسدين بنسبة (٣٢%) في تلك البلديات، إذ اخذ الناخبون يعاقبون السياسيين الفاسدين من خلال عدم إعادة انتخابهم، فضلاً عن أن البرنامج بين مستوى الفساد السياسي للمجتمع

(Ferraz & Finan 2005 ,2-3).

كما يؤكد الرئيس (لولا دا سيلفا) منذ توليه الرئاسة عام (٢٠٠٣) على تعزيز دور الهيئات الرقابية مثل الهيئة العامة لمراقبة الاتحاد (CGU) وهي الهيئة المسؤولة عن مكافحة الفساد داخل الحكومة الفيدرالية، فضلاً عن دعمه الإصلاحات في وزارة العدل وقوات الشرطة الاتحادية مما عزز قدرتها على مكافحة الفساد، إذ قام بزيادة عدد أفراد الشرطة الاتحادية بـ (٥.٠٠٠) عنصر وتحديث معداتهم وزيادة رواتبهم، إذ أطلقت الشرطة الاتحادية بعد ذلك العديد من العمليات الكبرى لمكافحة الفساد في مختلف الجهات الحكومية، لاسيما وأن هذه الإصلاحات ساهمت في تعزيز قدرات الشرطة والنيابة العامة على التحقيق في قضايا الفساد المعقدة (Laorge 2017 ,2).

ثانياً: برنامج (البوابة الإلكترونية للشفافية "Portal da Transparência"): وفي عام (٢٠٠٤) تم إنشاء بوابة الشفافية إلكترونية للحكومية الفيدرالية من قبل وزارة الشفافية والمراقبة العَامة للاتحاد، وهذه البوابة أضحت متاحة للمجتمع البرازيلي لممارسة دوره الرقابي على أداء مؤسسات الدولة والدواعم التابعة لها، إذ تم التأكيد على مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة فهذه المبادئ تعد أساسية لتحقيق الحوكمة الرشيدة في القطاع العام، كما تم التأكيد على أهمية الشفافية في الإنفاق العام إذ تمُكن المواطنين من متابعة كيفية استخدام الأموال العامة، فالشفافية تسهم في تحقيق الرقابة الاجتماعية على الإنفاق العام (303, 2021 Pereira de Fontes & Others).

ثالثاً: إصلاحات تعزيز المشاركة الديمقراطية : تم إناطة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية بمهمة تعزيز المشاركة الاجتماعية في الحكومة الاتحادية منذ بداية ولاية الرئيس (لولا دا سيلفا) عام (٢٠٠٣) إذ تم إنشاء النظام الوطني للديمقراطية التشاركية (SNDP)، والذي يتكون من مجالس ومؤتمرات وطاولات حوار وأمانات عامة وبرامج تدريبية للمستشارين والمشاركة في أهداف التنمية الألفية والحوارات الدولية، وفي المدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) تم عقد حوالي (٣.٥٠٠) لقاء وفعالية مع منظمات المجتمع المدني، كما تم إنشاء (٣٤) مجلس وطني بحلول عام (٢٠١٠) وعقد (٧٤) مؤتمر في مختلف المجالات، وعملت الحكومة في تلك المرحلة على إنشاء طاولات حوار مع النقابات العمالية والمنظمات الريفية والخدمة المدنية الاتحادية (Roberto 2017 ,5-7).

المطلب الثاني: الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في الولاية الأولى : قبل إجراء انتخابات عام (٢٠٠٢) شدد (لولا دا سيلفا) في خطاباته التي تخللتها دعايته الانتخابية على المشكلات

الاجتماعية البرازيلية ووعد أن فوزه سيحقق التغيرات المطلوبة والضرورية، فهو يسعى إلى الحد من الفقر بشكل كبير وتقليص التفاوت الاجتماعي، فضلاً عن تحقيق الإدماج الاجتماعي الكامل للملايين من الفقراء في جميع أنحاء البرازيل، كما وعد المواطنين بخلق الوظائف من خلال تغيير السياسة الاقتصادية باتجاه تحقيق التنمية المستدامة، وبعد فوزه بالانتخابات أطلق جملة من الإصلاحات الاجتماعية نوردها على النحو الآتي.

الفرع الأول: برنامج التحويلات النقدية (بولسا فاميليا "Bolsa Família") : برنامج (بولسا فاميليا) هو أحد البرنامج الاجتماعية الرئيسية الذي تم إطلاقه في عام (٢٠٠٣) خلال مرحلة حكم الرئيس (لولا دا سيلفا) كجزء من مبادرات حكومته لمحاربة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية ويندرج ضمن خطة (البرازيل بدون فقر)، إذ يعمل على أساس تقديم تحويلات نقدية تمولها الحكومة الفيدرالية البرازيلية إلى العائلات الفقيرة، إذ ساهم البرنامج بانخفاض نسبة الفقر في البرازيل فضلاً عن تحسين مؤشرات التعليم والصحة للأطفال والشباب (Mota, 2018, 3).

فالبرنامج مبتكر لأنه يقدم اقتراحاً غير مسبوق، إذ تقوم الحكومة الفيدرالية بتسليم مبالغ نقدية للعائلات الفقيرة لتتمكن من تلبية احتياجاتها ورفع مستواها المعيشي، مُقابل أن ترسل الأسر المستفيدة أطفالهم إلى المدرسة مما يعزز من معدلات التعليم بين الأسر الفقيرة، وأيضاً يطلب من هذه الأسر المستفيدة الالتزام بنظام المتابعة الطبية المنتظمة ومنها الالتزام بجدول تطعيم أطفالهم، وتحدد الأسر المؤهلة للحصول على الدعم المالي وفقاً لمستوى دخلها، إذ يتم تقديم المبالغ المالية وفقاً لعدد الأطفال في الأسرة والمستوى المعاشي (Vieira 2014 ,20-21).

ومن ضمن المعايير المعتمدة للانضمام إلى برنامج (بولسا فاميليا) هو أن تكون الأسرة في حالة الفقر أو انعدام الدخل أو غياب الخدمات العامة أو ضعف الروابط العاطفية، إذ يجب أن يكون دخل الفرد في الأسرة بين (٧٧ -١٥٤) ريال برازيلي شهرياً، وان تضم الأسرة حوامل أو مرضعات أو أطفال وشباب من (٠-١٧) عاماً، أما فيما يتعلق بأهم النتائج التي حققها برنامج (بولسا فاميليا) فهي (Valderrama 2015 ,15-16) :

أولاً- انخفاض معدل الوفيات.

ثانياً- ارتفاع في معدلات الالتحاق في التعليم والاستمرار فيه.

ثالثاً- تحسن في المؤشرات الصحية .

رابعاً- رفع نسبة التوظيف بالنسبة للمستفيدين.

خامساً- إعادة توزيع الدخل أو الثروة (مؤشر جيني).

سادساً- زيادة الأمن الغذائي .

الفرع الثاني: السياسة النيو – تنموية: فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية شهدت البرازيل تحولات اقتصادية مهمة في ظل حكم حزب العمال بقيادة الرئيس (لولا دا سيلفا) إذ شهدت البلاد نمواً اقتصادياً ملحوظاً في البداية مع تقليص كبير لمعدلات الفقر والبطالة وذلك بفعل تطبيق برامج اقتصادية واجتماعية فعالة.

عملت حكومة الرئيس (لولا دا سيلفا) في بداية عام (٢٠٠٥) إلى إخضاع السياسة الاقتصادية لتغيير جذري إذ تم تعديل النموذج الاقتصادي السائد لتحقيق زيادة في دخل الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض وتعزيز الحد الأدنى للأجور وتوسيع الوصول إلى السلع الأساسية، وتم أيضاً تعزيز الاستثمار ودور الدولة في التخطيط طويل الأجل والاستثمار العام في البنية التحتية، هذه التغييرات تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي أكثر عدالة وتحسين الظروف المعيشية للبرازيليين (Silva 2019 ,357).

وفي هذا الاطار ظهرت مقاربة (النيو- تنموية) كبديل للسياسة (النيوليبرالية والتنموية القديمة) التي اتبعها الرئيس (لولا دا سيلفا) في بداية حكمه، وتستند هذه المقاربة (النيو- تنموية) إلى أفكار (كنزوية وبنيوية) وتؤكد على دور الدولة في تنظيم السوق وتحقيق الاستقرار الكلي وضرورة وجود دولة قوية وسوق قوي لتحقيق النمو المستدام والعدالة الاجتماعية، وابتداء من عام (٢٠٠٦) طبقت الحكومة البرازيلية بعض من البرامج والخطط المستوحاة من المقاربة (النيو- تنموية) مثل زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية والبرامج الاجتماعية إذ تم تطبيق هذه السياسات بشكل متكامل مع السياسة الكلاسيكة النيوليبرالية (النقدية والمالية والسعرية)، وقد حققت هذه السياسة الهجينية نتائج إيجابية في النمو الاقتصادي والتوزيع، لكن هذا الأمر يتطلب استدامة لتعميق الإصلاحات (النيو- تنموية) وتعزيز التوافق السياسي حولها (Saad-Filho, & Morais 2011,512-513).

المبحث الثاني: الولاية الثانية للرئيس (لولا دا سيلفا) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٠:

بعد أن أعيد انتخابه في الولاية الثانية عام (٢٠٠٧) استمر الرئيس (لولا دا سيلفا) بتنفيذ برنامجه الإصلاحي الذي كان قد بدأ به في ولايته الأولى مع توسيعه وتطويره في ولايته الثانية فضلاً عن إصدار وتنفيذ إصلاحات جديدة وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل.

المطلب الأول : الإصلاحات السياسية في الولاية الثانية : ركز الرئيس (لولا دا سيلفا) خلال ولايته الثانية للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٠) على الاستمرار في التشريعات والقوانين والبرامج والخطط

التي نفذها في ولايته الأولى فضلاً عن العمل على توسيعها وتطويرها والعمل على إصدار إصلاحات سياسية أخرى ومنها الآتي:

الفرع الأول: إصلاح النظام الانتخابي : ركزت حكومة الرئيس (لولا دا سيلفا) على إصلاح النظام الانتخابي البرازيلي من خلال إصدار مجموعة من القوانين ومنها :

أولاً: قانون تنظيم الحملات الانتخابية (Lei nº 11.300) : القانون رقم (١١.٣٠٠) الصادر في (٢٠٠٦/٥/١٠) والذي جرى تطبيقه خلال الولاية الثانية وهو تعديل لقانون (٩.٥٠٤) لعام (١٩٩٧) ويتعلق بتنظيم الحملات الانتخابية في البرازيل ويهدف إلى تعزيز الشفافية في تمويل هذه الحملات وضمان تكافؤ الفرص بين المرشحين، أن المادة (٣٩) من القانون نصت على جملة من التعديلات خلال فقراتها وهي الآتي (Artigo (39) Lei /2006 nº 11.300) :

١- نصت الفقرة (٤) من المادة (٣٩) من القانون على ما يأتي : ((يُسمح بإقامة التجمعات السياسية واستخدام أجهزة الصوت الثابتة فقط خلال المدة من الساعة (٨) صباحاً حتى الساعة (١٢) ليلاً)).

٢- ونصت الفقرة (٥) من المادة (٣٩) من القانون على ما يأتي : ((تحظر الدعاية الانتخابية عن طريق تجنيد الناخبين أو نشر إعلانات أو وضع شعارات أو ملصقات على الملابس)).

٣- ونصت الفقرة (٦) من المادة (٣٩) من القانون على ما يأتي : ((يُحظر خلال الحملة الانتخابية تصنيع أو استخدام أو توزيع من قبل اللجنة أو المرشح أو بتفويضهم الهدايا أو اي مواد ترويجية مثل القبعات أو الأقلام أو السلال الغذائية أو أي مواد أخرى قد توفر ميزة للناخب)).

٤- كما نصت الفقرة (٧) من المادة (٣٩) من القانون على ما يأتي: ((يُحظر تنظيم عروض أو فعاليات مشابهة للترويج للمرشحين...)).

٥- ونصت الفقرة (٨) من المادة (٣٩) من القانون على ما يأتي : ((يُحظر الدعاية الانتخابية عبر اللوحات الإعلانية وتكون الشركة المسؤولة والأحزاب والائتلافات والمرشحون عرضة لإزالة الدعاية المخالفة ودفع غرامة تتراوح من (٥٠٠٠-١٥٠٠٠) ريال برازيلي)).

كما نصت المادة (٤٣) من القانون على ما يأتي : ((يُسمح حتى اليوم الذي يسبق الانتخابات بنشر دعاية انتخابية مدفوعة في الصحافة المكتوبة بمساحة قصوى لكل مرشح أو حزب أو ائتلاف تساوي ثُمن (١/٨) صفحة من الصحيفة القياسية وربع (١/٤) صفحة من المجلة، وإن عدم الامتثال لما ورد يعرض المسؤولين عن وسائل النشر من الأحزاب والائتلافات

أو المرشحين المستفيدين من الغرامة التي تتراوح بين (١٠٠٠-١٠٠٠٠) ريال برازيلي أو ما يعادل تكلفة نشر الدعاية المدفوعة إذا كانت أكبر)) (Artigo (43) Lei nº /2006 (11.300).

ونصت الفقرة (١) من المادة (٤٥) من القانون على ما يأتي : ((اعتباراً من نتيجة المؤتمر الحزبي يُحظر أيضاً على المحطات الإذاعية بث برنامج يقدمه أو يعلّق عليه مرشح تم اختياره في هذا المؤتمر الحزبي)) (O parágrafo (1), do artigo (45) Lei nº /2006 (11.300)).

ونصت الفقرة (١٠) من المادة (٧٣) من القانون على ما يأتي : ((في السنة التي تُجري فيها الانتخابات يُحظر توزيع المواد أو القيم أو المنافع المجانية من قبل الإدارة العامة باستثناء الحالات التي تتعلق بالكوارث العامة أو حالات الطوارئ أو البرامج الاجتماعية المعتمدة بالقانون والمشمولة في الميزانية للسنة المالية السابقة إذ يمكن للنيابة العامة متابعة تنفيذها المالي والإداري)) (O parágrafo (10), do artigo (73) Lei nº (11.300)/2006).

الفرع الثاني: إصلاحات مكافحة الفساد : سعى الرئيس (لولا دا سيلفا) لبذل قصارى جهوده من أجل القضاء على الفساد وذلك لان الفساد في البرازيل أضحى مشكلة خطيرة وتحتاج محاربته إلى إجراءات إصلاحية شاملة.

أولاً: تقديم مشروع قانون مكافحة الفساد : في عام (٢٠١٠) قامت حكومة الرئيس (لولا دا سيلفا) بإرسال مشروع قانون إلى الكونغرس يتعلق بمكافحة الفساد وكان المشروع يهدف إلى سد الفجوات التشريعية الموجودة في البرازيل لاسيما فيما يتعلق بمحاسبة الشركات المتورطة في الفساد الدولي، وكان هذا القانون ضرورياً لتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، وتم إقرار هذا القانون تحت مسمى (قانون الشركات النظيفة) في عام (٢٠١٣) خلال مرحلة حكم الرئيسة (ديلما روسيف) والذي سوف نتطرق له لاحقاً (Figueiredo 2016 ,554).

ثانياً: قانون الورقة النظيفة (Lei Complementar nº 135) : هو قانون تم إقراره في البرازيل عام (٢٠١٠) خلال حكم الرئيس (لولا دا سيلفا) بناءً على مبادرة شعبية واسعة بهدف محاربة الفساد السياسي والانتخابي في البرازيل، أهم ما جاء في هذا القانون هو الاتي (Costa/ 2020) :

١- إلغاء شرط الحكم النهائي (الحكم البات) لتطبيق عدم الأهلية الانتخابية مما يسهل تطبيقه مباشرة.

٢- جعل الإدانة من محكمة بهيئة قضائية جماعية (أكثر من قاض واحد) كافية لتطبيق عدم الأهلية.

٣- توسيع نطاق حالات عدم الأهلية الانتخابية لتشمل المدانين في قضايا الفساد والجرائم الأخرى.

لكن كان هناك جدل واسع حول تطبيق هذا القانون على الانتخابات التي أجرت بعد صدوره مباشرة في عام (٢٠١٠) وانتهى الأمر بموافقة المحكمة العليا على تطبيقه فوراً على تلك الانتخابات، وحقق القانون تغييراً ثقافياً كبيراً في البرازيل في مجال محاربة الفساد السياسي والانتخابي.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية في الولاية الثانية : مثل انتخاب مرشح حزب العمال (لولا دا سيلفا) كرئيس للبرازيل توجهاً جديداً في السياسة الخارجية ومغايراً للتوجهات السابقة.

تبنى الرئيس (لولا دا سيلفا) سياسة خارجية تقوم على تعزيز دور البرازيل كقوة إقليمية رئيسية على المستوى الدولي عبر منح السياسة الخارجية البرازيلية درجة أكبر من الاستقلالية عن الولايات المتحدة، لذلك تم التركيز على تعزيز العلاقات مع دول الجنوب بما في ذلك دول أمريكا اللاتينية والدول النامية فكان هناك محاولات لتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة كشريك رئيسي في السياسة الخارجية البرازيلية، كما شهدت مرحلة حكمه توسيع نطاق التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول مثل (الصين، والهند، وروسيا، وجنوب افريقيا) هذه الشراكات الاقتصادية والتجارية كانت جزءاً من جهود البرازيل لتنويع علاقاتها الدولية وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة (Almeida 2006 ,2-4).

وبفضل السياسة الخارجية التي تبناها الرئيس (لولا دا سيلفا) تمكنت البرازيل من تحسين صورتها على الساحة العالمية إذ عملت الحكومة على زيادة احتياطاتها الخارجية وتوسيع شبكة شركائها التجاريين مما قلل من اعتمادها على الدول الغنية، هذا التحول ساعد في تعزيز علاقاتها الدولية، وتحت تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية استطاعت البرازيل أن تتبوأ دوراً قيادياً على المستوى الدولي فأصبحت نموذجاً يُحتذى به في السيادة وعمليات التعاون التقني مع دول أخرى مما يعكس مكانتها المتزايدة في النظام الدولي إذ ساهم الطابع السلمي لحكومة الرئيس (لولا دا سيلفا) في تعزيز دور الدولة كوسيط سلام في النزاعات الدولية (Santos 2023 ,20-21) .

كما أدت البرازيل في هذه المرحلة دوراً أكثر نشاطاً في المؤسسات والمنضمات الدولية مثل (الأمم المتحدة) و (حركة عدم الانحياز) فهذا كان جزءاً من جهود البرازيل لتعزيز دورها

ونفوذها على الساحة الدولية، وركز الرئيس (لولا دا سيلفا) أيضاً على القضايا الاجتماعية والتنموية إذ تم إدراج هذه القضايا كأولية في جهود البرازيل للتأثير على الساحة الدولية، على الرغم من كل ذلك واجهت السياسة الخارجية لحكومة الرئيس (لولا دا سيلفا) بعض الانتقادات لاسيما فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة وما إذا كانت البرازيل تبتعد عن حليفها التقليدي (Santos 2023 ,20-21).

فخلال مرحلة حكم الرئيس (لولا دا سيلفا) تعززت مكانة البرازيل كفاعل سياسي دولي بارز إذ شاركت وأثرت في العديد من المحافل والمفاوضات الدولية، كما تم إنشاء مجموعات تعاون كجهد لتنسيق المواقف بين الدول النامية، كما أصبحت أمريكا الجنوبية أولوية استراتيجية بارزة للسياسة الخارجية البرازيلية مع جهود لتعزيز التكامل والتعاون الإقليمي وتم إنشاء هيئات مثل (اتحاد دول أمريكا الجنوبية "UNASUR") في عام (٢٠٠٨) (Paula 2011 ,99).

لذلك نجد إن الرئيس (لولا دا سيلفا) لم يكتفي بالنهوض الاقتصادي البرازيلي وإنما سعى لتعزيز الدور الدولي على مستوى العلاقات الاقتصادية ففي عام (٢٠٠٩) انضمت البرازيل إلى مجموعة (BRICS) لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء، هذا التكتل يهدف إلى تحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب وتعزيز دور الدول الأعضاء كقوى اقتصادية رائدة في المستقبل (إبراهيم وعبد الحميد ٢٠١٨، ٦٢٠) .

كما أن إدارة الرئيس (لولا دا سيلفا) قدمت سمات مهمة ناتجة بشكل رئيسي عن الأولوية الممنوحة لتعميق روابط التعاون والتكامل الإقليمي في (أمريكا الجنوبية) إذ كانت الأخيرة محور السياسة الخارجية البرازيلية خلال حكم الرئيس (لولا دا سيلفا) عكس الرؤساء السابقين، إذ سعى لبناء هيكل إقليمي في أمريكا الجنوبية تحت القيادة البرازيلية من خلال تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي ليصبح للبرازيل دور ريادي في المنطقة (Gavião & Saraiva 2019 ,69-70).

<u>الفرع الأول: أهم التحولات في السياسة الخارجية للرئيس (لولا دا سيلفا):</u>

أن السياسة الخارجية البرازيلية في عهد (لولا دا سيلفا) شهدت تحولات مهمة على عدة مستويات وارتكزت على عدة محاور منها (Zilla 2017 ,9):

<u>أولاً: تعددية السياسة الخارجية :</u> خلال هذه المرحلة تراجعت هيمنة وزارة الشؤون الخارجية على صنع القرار، وازداد تدخل جهات فاعلة جديدة فتولى الرئيس مسؤولية توجه السياسة الخارجية.

<u>ثانياً: التوجه نحو الجنوب :</u> ركز الرئيس (لولا دا سيلفا) على تعزيز العلاقات مع دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا والشرق الأوسط إذ قام بأطلاق مبادرات مثل (قمة أمريكا الجنوبية والدول

العربية"ASPA") و(قمة أمريكا الجنوبية وأفريقيا "ASA") لتعزيز التعاون بين الجنوب الجنوبي. فضلاً عن ما يأتي (Zilla 2017 ,13):

ثالثاً: الصراع بين الشمال والجنوب : تبنت البرازيل بقيادة الرئيس (لولا دا سيلفا) خطاباً مناهضاً للأوضاع الراهنة ودعمت العدالة الدولية، كانت مواقف البرازيل في المنظمات الدولية موجهة نحو حماية الدول النامية وتعزيز دورها في النظام العالمي.

رابعاً: التحالف مع القوى الناشئة : شكلت البرازيل تحالفات مع دول ناشئة مثل (الهند، وجنوب أفريقيا) ضمن إطار (منتدى الحوار الهندي –البرازيلي– جنوب الإفريقي"IBSA")، وكذلك انضمت إلى مجموعة (BRICS) التي تضم (روسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) وتهدف إلى تعزيز دورها على الساحة الدولية.

خامساً: البرازيل كقوة تجارية : سعى الرئيس (لولا دا سيلفا) إلى إبراز البرازيل كقوة تجارية عالمية من خلال زيادة التركيز على التجارة مع دول الجنوب وتنمية قطاعات مثل الوقود الحيوي.

لذلك نجد أن السياسة الخارجية البرازيلية في مرحلة حكم الرئيس (لولا دا سيلفا) للمدة (٢٠٠٣–٢٠١٠) أطلقت العديد من المبادرات على الصعيد اللاتيني الأمريكي والدولي، وكما عملت كوسيط في نزاعات قريبة وبعيدة، إذ يمكننا وصف هذه المرحلة بأنها صعود السياسة الخارجية البرازيلية وهذا التطور عُبّر عنه بمصطلحات مثل (قوة إقليمية، قوة رائدة، قوة ناشئة، ولاعب إقليمي وعالمي) والتغير كان نتيجة توسع مستمر في النشاط الخارجي، فالسياسة الخارجية المعاصرة للبرازيل لم تعد مجرد سياسة تجارية خارجية بل أنها أضحت أكثر شمولية وتعددية وتعقيداً (Zilla 2017 ,6).

المبحث الثالث: الإصلاحات السياسية في أول عامين من ولاية الرئيس (لولا دا سيلفا) الثالثة عام ٢٠٢٣.

شهدت بداية حكومة الرئيس (لولا دا سيلفا) استجابة شاملة لمجموعة من القضايا الوطنية والإقليمية إذ ركزت الحكومة على إعادة هيكلية النظر في السياسة التعليمية والبيئية والصحية بما يسهم في تقويمها عبر تجاوز كل الاخطاء والسلبيات التي اتبعتها الحكومات السابقة (حسب رأي الحكومة) فضلاً عن دعم مباشر للسكان الأصليين وتحسين الأمن الغذائي (Abramo 2025).

وقد اتسمت هذه المرحلة بتعزيز الحوكمة الديمقراطية من خلال دعم الفئات المهمشة وإعادة تفعيل برامج الرعاية الاجتماعية وتفعيل قنوات الحوار مع النقابات والأوساط الأكاديمية، وقد

ركزت حكومته على دور البرازيل كفاعل إقليمي ودولي عبر إتباع خطوات عملية ملموسة مثل استضافة (COP-30) واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الدول المجاورة (2025 Abramo).

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية : عمل الرئيس (لولا دا سيلفا) على تنفيذ سلسلة من الاصلاحات في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ومن أهمها الآتي:

الفرع الأول الإصلاحات الاقتصادية : تمكن الرئيس (لولا دا سيلفا) من التنسيق مع البنك المركزي للعمل على إقرار أربعة تخفيضات متتالية لنسبة الفائدة الرئيسية بفضل السيطرة على التضخم، وكان من المتوقع أن يتحقق نمو بنسبة (٢.٩% أو ٣%) في عام (٢٠٢٣)، فضلاً عن تسجيل البطالة أدنى مستوياتها منذ عام (٢٠١٥) (سكاي نيوز عربية ٢٠٢٥).

وفعلاً حقق الاقتصاد البرازيلي نمواً بنسبة (٢.٩%) في عام (٢٠٢٣) متجاوزاً بذلك التوقعات في السنة الأولى لإدارة الرئيس (لولا دا سيلفا) وأثار هذا النمو الذي أعلنه معهد الاحصاء الجغرافي البرازيلي اعجاب العديد من الاقتصاديين الذين كانت توقعاتهم الإجمالية تشير إلى نمو بنسبة (٠.٨%) فقط في العام المذكور بعد أن كانت نسبة النمو (٣%) في عام (٢٠٢٢) نتيجة برامج الإنفاق الحكومي التي دفعها الرئيس (جاير بولسونار) آنذاك وسط محاولته الفاشلة لإعادة انتخابه (سكاي نيوز عربية ٢٠٢٥).

ونتيجة لسياسة الرئيس (لولا دا سيلفا) الاقتصادية تراجعت نسبة البطالة إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق منذ (١٢) عام بنسبة (٦.٢%) عام (٢٠٢٤) وهذا أقل من توقعات السوق، وأيضاً أنخفض عدد العاطلين عن العمل في البرازيل إلى (٦.٨%) عام (٢٠٢٤)، فضلاً عن ارتفاع متوسط الأجور الحقيقية بنسبة (٠.٨%) لتصل إلى (٣,٢٢٥%) ريال برازيلي أي (٥٣٤,٣٩) دولار أمريكي، إذ رحب الرئيس (لولا دا سيلفا) بهذا التغيرات في الأرقام باعتبارها أولوية قصوى لحكومته (reuters 2025).

كما حقق الرئيس (لولا دا سيلفا) إصلاحات اقتصادية أخرى منها:

أولاً: الإصلاح الضريبي : تم في عهد للرئيس (لولا دا سيلفا) وبتاريخ (٢٠ /١٢/ ٢٠٢٣) تطبيق إصلاح ضريبي كبير من أجل تبسيط النظام الضريبي المعقد في البلاد، وعد هذا الإصلاح بمثابة منعطف كبير في اقتصاد أمريكا اللاتينية، إذ أنه بعد أول إصلاح لنظام ضريبة الاستهلال في البرازيل منذ الدكتاتورية العسكرية عام (١٩٦٤)، وكان الهدف من هذا الإصلاح هو الحد من البيروقراطية وجعل حساب الضرائب أكثر شفافية (العربية ٢٠٢٥).

ثانياً: زيادة الحد الأدنى للأجور: أعلن الرئيس (لولا دا سيلفا) في مقابلة مع "CNN" عن رفع الحد الأدنى للأجور من (١٣٠٢) ريال برازيلي إلى (١٣٢٠) ريال برازيلي شهرياً إي (٢٥١,٥٠) دولار أمريكي اعتباراً من (ايار/ "مايو"/عام٢٠٢٣) ، وأوضح أن حكومته ستضع أيضاً قاعدة جديدة للحد الأدنى للأجور ليتم بموجبها زيادة الرواتب بناءً على النمو والتضخم الاقتصاديين وهو النموذج الذي استخدمه خلال مرحلة رئاسته السابقة، كما بين إلى أن كل من يتقاضى أقل من (٢٦٢٠) ريالاً شهرياً سيتم إعفاؤه من ضريبة الدخل (موقع أرقام ٢٠٢٥).

ثالثاً: إصلاحات تعزيز السياسة البيئية : أكد الرئيس (لولا دا سيلفا) في خطاب تنصيبه على أهمية الانتقال الطاقي والبيئي نحو زراعة ومناجم مستدامة وتحقيق انعدام الانبعاثات في الشبكة الكهربائية، كما أكدت وزيرة البيئة والتغير المناخي (مارينا سيلفا) في حكومة الرئيس (لولا دا سيلفا) على دور البرازيل القيادي في المناقشات البيئية دولياً(Bones & Auler, 2025,17-18).

ومنذ تولي الرئيس (لولا دا سيلفا) رئاسة البلاد اتخذ إجراءات صارمة للحد من إزالة الغابات في منطقة الأمازون، ووعد بأن البرازيل ستكون كشريك أساسي في الكفاح من أجل حماية البيئة، وفعلاً تراجعت عمليات إزالة الغابات في منطقة الأمازون البرازيلية إلى النصف في عام (٢٠٢٣) (الشرق الأوسط ٢٠٢٥).

وقد نجح الرئيس (لولا دا سيلفا) الذي تعهد بخفض معدل إزالة الغابات في البرازيل إلى الصفر بحلول عام (٢٠٣٠) من خلال اعتماد سياسة بيئية معاكسة لسياسة سلفه اليميني المتطرف (جايير بولسونارو) إذ انخفض معدل إزالة الغابات في الأمازون البرازيلية بنسبة (٣٠.٦%) خلال المدة من (آب/أغسطس/٢٠٢٣) إلى (تموز/يوليو/٢٠٢٤) وهو أدنى مستوى منذ (٩) سنوات (SWI swissinfo ٢٠٢٥).

الفرع الثاني: الإصلاحات الاجتماعية: قدم الرئيس (لولا دا سيلفا) مجموعة من الإصلاحات التي تصب في الجانب الاجتماعي وكان من أهما الآتي:

أولاً: الاستمرار في برامج مكافحة الفقر: بعد أن وعد الرئيس (لولا دا سيلفا) باتخاذ تدابير مثل الحفاظ على برنامج (بولسا فاميليا) لتحويل الأموال إلى الفقراء والذي تم اعتماده في ولايته الرئاسية السابقة، كما تعهد بزيادة الحد الأدنى للأجور وبالفعل قد عمل بذلك إذ أذن الكونغرس الوطني في (كانون الأول/ديسمبر/٢٠٢٣) بإنفاق حكومي إضافي بما يعادل نحو (٢٨) مليار دولار خلال عام (٢٠٢٣) لتمويل تلك الخطط، فضلاً عن (٤.٤) مليار دولار إضافية للاستثمارات العامة (شوقي ٢٠٢٥).

وخلال قمة مجموعة العشرين في البرازيل أعلن الرئيس (لولا دا سيلفا) عن تشكيل تحالف عالمي لمكافحة الفقر والجوع مؤكداً على ضرورة اتخاذ الدول والحكومات القرارات السياسية التي تسهم في معالجة هذه القضايا (أخبار الشرق ٢٠٢٥).

ثانياً: إصلاح التعليم : قدم وزير التعليم في حكومة الرئيس (لولا دا سيلفا) مشروع قانون لإصلاح (التعليم الثانوي الجديد) إلى الرئيس وتم إرسال المشروع من قبل الآخير إلى الكونغرس الوطني لمناقشته، ومن أهم ما تضمنه المشروع هو زيادة الحد الأدنى لعدد الساعات الدراسية، واستعادة المواد الإلزامية مثل علم الاجتماع والفلسفة، إلغاء إمكانية تعيين محاضرين غير متخصصين، وتم إعداد المشروع بعد إجراء استشارة عامة أطلقتها وزارة التعليم لجمع الآراء والمقترحات بشأن التعديلات اللازمة على النظام التعليمي النافذ (Globo 2005).

ثالثاً: حيازة السلاح : علق الرئيس (لولا دا سيلفا) إصدار تصاريح لشراء وإنشاء نوادي الرماية الذي كان قدر أقره سلفه (جايير بولسونارو)، إذ أمر بإنشاء سجل جديد لجميع الأسلحة التي اشتراها المدنيون في السنوات الأربع الماضية (خلال حكم جايير بولسونارو)، كما شكل فريق عمل لتحديد سياسة جديدة لنزع السلاح في البرازيل فضلاً عن إلغاء مرسوم صدر في عهد سلفه (جايير بولسونارو) والذي خفف من قيود حيازة السلاح من قبل المدنيين (شوقي٢٠٢٥).

المطلب الثاني: السياسة الخارجية للرئيس (لولا دا سيلفا) في أول عامين من ولايته الثالثة:

في مجال السياسة الخارجية تم وضع (١٠) خطوات رئيسية للـ(١٠٠) يوم الأولى من حكم الرئيس (لولا دا سيلفا) منها الآتي (Hirst 2023 ,93) :

الفرع الأول: العودة للاتحاد الأمريكي الجنوبي والجماعة السياسية لأمريكا اللاتينية والكاريبي وتنظيم قمة دول الأمازون ومع تطبيع العلاقات مع فنزويلا.

الفرع الثاني: أصبحت دبلوماسية الرئيس (لولا دا سيلفا) مركزية كما في مرحلة حكمه السابقة وقد تم ربط قيادته الداخلية بانعكاساتها الدولية والإقليمية وكان لديه اهتمام شخصي بالتفاعل مع نظرائه الخارجيين، إذ تم التنسيق بين مكتب الرئيس ووزارة الخارجية لتطوير أدائها وتعزيز العلاقات الخارجية.

الفرع الثالث: وصنعت حكومة الرئيس (لولا) مواضيع البيئية وحقوق الانسان في أولويات إهتماماتها وهي مجالات متقاطعة تتطلب تنسيقاً بين الوزارات. فبالنسبة للبيئة أكد الرئيس (لولا دا سيلفا) على ضرورة الالتزام بعقد قمة دول الأمازون وإستضافة مؤتمر المناخ (COP30) عام (٢٠٢٥) والتنسيق مع وزارة البيئة، وفيما يتعلق بحقوق الإنسان أكد الرئيس على ضرورة

اتخاذ إجراءات إدارية مبتكرة في وزارة الخارجية لمعالجة المساواة بين الجنسين والمواقف الجديدة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

الفرع الرابع: كان موقف البرازيل من الحرب الروسية الأوكرانية الحفاظ على الحياد والدعوة لحل سلمي للنزاع فضلاً عن اقتراح تشكيل (نادي السلام) لتسهيل الحوار بين الطرفين.

الفرع الخامس: تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الكبرى بصفة خاصة على اختلاف توجهاتها، ففي الوقت الذي أكد الرئيس (لولا دا سيلفا) على ضرورة التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في القضايا البيئية وحقوق الإنسان، وأكد بالمقابل على التقارب مع جمهورية الصين إذ زار الرئيس (لولا دا سيلفا) الصين لتعزيز التعاون الاقتصادي والتكنلوجي والبيئي، مع محاولة استعادة الحوار السياسي والتعاون الثنائي مع الأرجنتين بعد تراجعه في السنوات الأخيرة، فضلاً عن تعزيز العلاقة مع فنزويلا ومحاولة أداء دور بناء لاستعادة المسار الديمقراطي فيها.

لذلك فأن السياسة الخارجية التي اتبعها الرئيس (لولا دا سيلفا) لها مجموعة من الأهداف منها الآتي (سمير ٢٠٢٥):

الفرع الأول: مقاربة التوازن بين القوى الكبرى: إذ زار (واشنطن) لتعزيز الديمقراطية والقضايا المناخية، وزار الصين لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي وأبرام اتفاقيات بقيمة (٢٠) مليار دولار، كما استقبل وزير الخارجية الروسي وناقش قضايا التعاون، فضلاً عن حضوره منتديات وقمم دولية لتعزيز مكانة البرازيل عالمياً.

الفرع الثاني: الاستقلالية وعدم الانحياز: رفض الرئيس (لولا دا سيلفا) تقديم سلاح لأوكرانيا أو فرض عقوبات على روسيا فضلاً عن تعزيز العلاقات مع "بريكس" والدعوة لاستخدام العملات المحلية في التجارة الدولية بدلاً من الدولار.

الفرع الثالث: تعزيز الاقليمية اللاتينية : يعد (لولا دا سيلفا) من أكثر الداعمين لضرورة تقوية العلاقات بين دول أمريكا اللاتينية وتطوير البنية التحتية والتجارة فيما بينها.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم نجد إن البرازيل شهدت خلال حكم الرئيس (لولا دا سيلفا) سلسة من الإصلاحات السياسية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسة الخارجية التي عززت من مكانة البرازيل محلياً وإقليمياً ودولياً، إذ قدم الرئيس (لولا دا سيلفا) إصلاحات سياسية لتعزيز العدالة وتعميق الديمقراطية من خلال ضمان استقلالية القضاء وتعزيز الشفافية في العملية الانتخابية وتعزيز مشاركة المواطنين في العمليات الانتخابية وتوسيع تمثيل الفئات

المهمشة فضلاً عن سياسات مكافحة الفساد من خلال تعزيز قوانين الشفافية ومراجعة آليات الرقابة المال العام.

كما إن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي نفذها الرئيس (لولا دا سيلفا) ساهمت في تحسين الظروف المعيشية ورفع الحد الأدنى للأجور ومكافحة الفقر وأثبتت هذه البرامج فعاليتها تحقيق التنمية المستدامة.

فضلاً عن سياسته الخارجية التي أسهمت في تعزيز مكانة البرازيل محلياً وإقليمياً ودولياً. ولكن على الرغم من النجاحات التي حققتها الإصلاحات السياسية في الولايات الثلاث للرئيس (لولا دا سيلفا) للأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٧-٢٠٢٣) لكنها واجهت العديد من التحديات منها المعارضة السياسية والفساد والتدخلات الخارجية والازمات الاقتصادية وغياب العدالة الاجتماعية.

المصادر باللغة العربية :

١- إبراهيم، إيمان عبد الفتاح محمد & عبد الحميد، أسماء عبد الفتاح نصر . ٢٠١٨. تصور مقترح لاستخدام نتائج اختبارات التقييم الدولية كمدخل لإصلاح التعليم في مصر في ضوء خبرة كل من البرازيل وألمانيا. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٧٧، ج الثاني.

٢- سكاي نيوز عربية. ٢٠٢٥. سنة أولى حافلة من ولاية دا سيلفا الرئاسية الجديدة بالبرازيل. ينظر إلى https://www.skynewsarabia.com. (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/١/٩).

٣- العربية. ٢٠٢٥. البرازيل تعتمد إصلاحاً ضريبياً كبيراً، الأول منذ عام ١٩٦٤. ينظر إلى https://www.alarabiya.net. (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/١/٦).

٤- أرقام. ٢٠٢٥. لولا دا سيلفا يعلن زيادة الحد الأدنى للأجور في البرازيل. ينظر إلى https://www.argaam.com. (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/١/٨).

٥- الشرق الأوسط. ٢٠٢٥. نجاح لولا دا سيلفا... قطع الأشجار في الأمازون البرازيلية يتراجع إلى النصف. ينظر إلى https://aawsat.com . (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/١/٦).

٦- شوقي، فاطمة. ٢٠٢٥. "بطل الفقراء" يعود لبلاد السامبا.. لولا دا سيلفا رئيساً للبرازيل للمرة الثالثة... اليوم السابع. ينظر إلى https://m.youm7.com . (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/١/١٢).

اخبار الشرق. ٢٠٢٥. انطلاق G20 في البرازيل بتدشين "تحالف عالمي" لمكافحة الفقر والجوع. ينظر إلى https://asharq.com . (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/١/٩).

٧- سمير، أيمن. ٢٠٢٥. كيف تدير البرازيل مصالحها مع القوى الدولية المتنافسة؟. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. ينظر إلى https://futureuae.com/ar .(تاريخ الدخول ٢٠٢٥/١/٩).

المصادر باللغة الإنكليزية:

1. Sodré, Paulo Cezar Alves. 2009. A Administração do Poder Judiciário e o Acesso à Justiça no Brasil: as alterações introduzidas pela Emenda Constitucional n.o 45/2004. Dissertação de Mestrado, Universidade Federal de Santa Catarina.

2. Amorim Neto, Octavio, and others. 2011. Redesenhando o Mapa Eleitoral do Brasil: Uma Proposta de Reforma Política Incremental. Opinião Pública, Fundação Getulio Vargas – RJ, Campinas. V.(17), N.(1).
3. Kinzo, Maria D'aiva. 2002. Legislação Eleitoral: Sistema Partidário e Reforma Política. Política & Sociedade, Universidade Federal de Santa Catarina, Florianópolis. N.(2).
4. Fisch, Arthur, and Mesquita, Lara. 2022. Reformas Eleitorais no Brasil Contemporâneo: Mudanças no Sistema Proporcional e de Financiamento Eleitoral. Estudos Avançados, V.(36), N.(106).
5. Pereira, José Matias. 2004. Reforma do Estado, Transparência e Democracia no Brasil. Revista Académica de Economia, N.(26).
6. Ferraz, Claudio, and Finan, Frederico. 2005. Exposing Corrupt Politicians: The Effect of Brazil's Anti-Corruption Program on Electoral Outcomes. IPEA (Institute for Applied Economic Research), Berkeley, California.
7. LaForge, Gordon. 2017. The Sum Of Its Parts: Coordinating Brazil's Fight Against Corruption, 2003 – 2016. Innovations for Successful Societies, Woodrow Wilson School of Public and International Affairs, Princeton University.
8. Pereira de Fontes, Ewerton Fernandes Rafael, and others. 2021. Portal da Transparência: Do que se diz e o que se faz com o cartão de pagamento do governo federal. Revista Controle, Fortaleza, V.(19), N.(2).
9. Paludo, José Roberto. 2019. Abordagem sobre a participação no Governo Lula. Administração Pública e Gestão Social, Universidade Federal de Viçosa, Brasil, V.(11), N.(3).
10. Araujo, Mariana Peluso de. Participação Social no Governo Lula: Os Casos do Cdes e do Cndi. Diversitates, V.(5), N.(2).
11. Tavares de Almeida, Maria Hermínia. 2005. The Social Policies of Lula's Administration. Novos Estudos CEBRAP, São Paulo, V.(1).
12. Mota, Luana Eller de Almeida. 2018. Bolsa Família: Um Programa Mais que Assistencialista. Trabalho de Conclusão de Curso, Universidade Federal Fluminense, Instituto de Ciências Humanas e Filosofia, Niterói>
13. Vieira, Tamara Miranda Reis. 2014. O Bolsa: Histórias de Vidas do Programa Bolsa Família. Memorial de Projeto Final, Departamento de Jornalismo, Faculdade de Comunicação, Universidade de Brasília, Brasília.
14. Valderrama, Elisângela Caldas. 2015. O Programa Bolsa Família e as Famílias: Avanços e Possibilidades. Artigo apresentado ao Curso de Especialização em Questão Social pela Perspectiva Interdisciplinar, Universidade Federal do Paraná, Matinhos.

15. Silva, Leonardo. 2019. A Política Macroeconômica Brasileira no Período 2003-2018: Uma Análise Institucionalista. Em Tese Journal, V.(16), N.(1).
16. Saad-Filho, Alfredo, and Morais, Lecio. 2011. Da Economia Política à Política Econômica: O Novo-Desenvolvimentismo e o Governo Lula. Revista de Economia Política, Câmara dos Deputados, Brasília, V.(31), N.(4).
17. Artigo 39, Lei nº 11.300 de 10/5/2006, publicada no Diário Oficial da União, Brasília, N. 104, 11/5/2006.
18. Figueiredo, Fernanda Odilla Vasconcellos De. 2016. Building up a Convenient Accountability: How the 'Anti-Corruption' Law in Brazil Was Put into Force. RASILIANA– Journal for Brazilian Studies, V.(4), N.(2).
19. Costa, Luciano do Nascimento. 2020. Movimento de Combate a Corrupção Eleitoral: Ética na Política Brasileira Repercussão da Interpretação dos Tribunais Superiores a Respeito da Imediata Aplicabilidade da Lei da Ficha Limpa. Rev. Campo Jurídico, Barreiras-BA, V.(8), N.(1).
20. Almeida, Paulo Roberto de. 2006. The Foreign Policy of the Lula Government: The Record and Prospects. Konrad Adenauer Stiftung.
21. Santos, Mariana Marques dos. 2023. A Política Social do Governo Lula (2003-2010) como Mecanismo de Soft Power Brasileiro: O Caso do IPC-IG. Trabalho de Conclusão de Curso, Instituto de Economia e Relações Internacionais, Universidade Federal de Uberlândia.
22. Paula, Marilene de. 2011. "Nunca Antes na História Desse País"…? : Um Balanço das Políticas do Governo Lula. Fundação Heinrich Böll, Rio de Janeiro, Ediouro Gráfica S.A.
23. Gavião, Leandro, and Saraiva ,Miriam Gomes. 2019. América del Sur en la Política Exterior Brasileña de Lula da Silva. América Latina Hoy, Revista de Ciencias Sociales, Ediciones Universidad de Salamanca, V.(82).
24. Zilla, Claudia. 2017. Brazil's Foreign Policy under Lula. SWP Research Paper - RP 2, German Institute for International and Security Affairs (Stiftung Wissenschaft und Politik - SWP), Berlin.
25. Sites Fundação Perseu Abramo. 2025. 31 Ações que Marcaram o Primeiro Mês do Novo Governo Lula. Fundação Perseu Abramo.See Link https://fpabramo.org.br. (Accessed: 1/2/2025).
26. Reuters. 2025. Brazil's Jobless Rate Hits Lowest Level Ever Amid Inflation Concerns.See Link https://www.reuters.com.(Accessed: 1/16/ 2025).
27. Auler, Caio Junior, and Bones ,Nairana Karkow . 2022. O Meio Ambiente como Rationale da Política Externa: Uma Análise Preliminar sobre o Governo Lula III.

Revista do Centro de Estudos Estratégicos e Planejamento Espacial Marinho (Revista CEDEPEM), V.(2), N.(3).

28. Globo. 2025. Brazil Minister of Education Presents to Lula Reform Project for the "New Secondary Education."See Link https://www.aacrao.org. (Accessed: 1/ 8/ 2025).
29. Hirst, Monica. 2023. A Política Externa de Lula 3.0 Além do Horizonte. Cadernos Adenauer, Fundação Konrad Adenauer, Rio de Janeiro, Brasil, V. XXIV(24), N.(1).